



وزارة العدل
Ministry of Justice
State of Kuwait | دولة الكويت



نشرة الصحافة



اليوم: الخميس

التاريخ: ٢٠٢٥-١-١٦

«الاستئناف»: «التميز» لم تحسم خلاف «إشهار الحصر الإرثي» بدعاوى البيوع

أكدت أنها تعتبره شرطاً غير واجب لرفع الدعاوى وتراه مخالفاً لقانون المرافعات



صحين العبدالله



عليك الصغرات

الحكم فيها إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، فله على سبيل المثال أن يصرح بالتصريح بتسجيل الحق وإزواجه بتقديمه للمصلحة لاستكمال ملف الدعوى، إذ كان يرى ضرورة التسجيل، ولا يعتبر ذلك انتهاكاً لمصلحة دون آخر، فربط الشكل بالغايب منه يجعله اشكالية مستقلة بالقرن لأنها تحقق هذه الغاية ويصح في ظلها التمسك بالمتطلب شرعياً من الإقرار في الشكل غير مستلزم الأمر الذي يتطلب ضرورة منح المحكمة ما يرضاه في ظرفي الدعوى صلاحية طلب استيفاء المستندات التي توجد ضرورة لتلقيها، ولا يعد ذلك تعديلاً من قبلها في الدعوى وبين أطرافها متى كان العمل مترابلاً، وحتى كان ذلك ممكناً وضرباً للمصلحة التي تحكم عادل وعاجل فيها، وإشهاد النزاع للمصلحة العامة إذ ليس من التعلق بالشرح والعلل واستنتاج أن مثل الدعوى المعلقة التي انتقل فيها مؤجلتهم من 1995، واستمر تأجيلهم يدخل المحكمة سنة 2017 وتتداول بين أكثر من 12 قاضياً بما يبيح هذه الممارسة، وهذا يخالفه عراق في الشكليات وإطالة لا جنوي منها.

العين، فضلاً عن أن الاحكام الصادرة بخصوص العقار من ماله للتسجيل العقاري، ومن ثم فإن القول بشرط قبول الدعوى أن تسجل ملكية الورثة بالتسجيل العقاري هو بعبء وليس له مسوغ قانوني، ومخالفة للعلل والمصالح التي تُعد مخالفة صريحة لقانون المرافعات. وقالت المحكمة إن المطلوب لرفع الدعوى الصلة والمصلحة والصفة بالنسبة للورثة ثابتة بتقديم شهادة الوفاة والحصر والتقسام الشرعي وشرط المصلحة هناك هو المصلحة الخاصة ولا يمكن القول إن شرط التسجيل من النظام العام بل إن التسجيل يُعد من القانون الخاص وهذه المصالح الخاصة للأفراد، ومن ثم تكون قواعد مكملة تخضع لإرادة الأفراد، الذين يمكنهم الاتفاق على خلاف حكمها، وبالتالي المدني هو قانون خاص، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تتعلق بجاء الفرد باختياره عشوائياً في أسرة، والتسجيل قاعدة شكلية وليست موضوعية وقاعدة مكملة وليست أمراً مترابلاً بياتها، وخاصة بين الشركاء.

حيث تنص المادة 830 من القانون المدني على أنه «كل من يطلب كسباً أملاً اشترط ما لم يكن تجزيراً على البقاء في الشئوع بمقتضى القانون أو التصرف». وهذا النص واضح الدلالة أنه متى ثبت لرافع الدعوى صلة الشبهة وكان فعل شائعاً، ولا يمكن منه شكاً، جاز على بلاءه حالة الشئوع، فقد وجب تطبيق النص، ومما من حق هذا الشريك أن يطلب إزالة حالة الشئوع. وقالت المحكمة إن اشتراط الحكم المستأنف تسجيل حق الإرث كإجراء أولي يترتب عليه عدم قبول الدعوى إذا لم يتقدموا هو استحداث حكم لم يرض عليه المرفوع، من شأنه معاً لفة القانون والخطأ في تطبيقه وتوابعه وإلزام الأصل في الحقوق والعبء العقبرية لا تكسب ولا تنتقل إلا بالتسجيل في السجل العقاري، إلا أنه باستثناء حالات اكتساب العقار بالإرث أو بترجع الملكية أو بحكم قضائي التي يعتبر فيها صاحب الشأن مالكاً من قبل التسجيل. ولما كان ذلك، وكان المرفوع قانونياً وشرعياً أن أيلولة ملكية العقارات إلى الورثة لا تحتاج إلى تصرف من المصراة حال قانونية وإنما هي تترتب على مجرد واقعة وفاة المورث. وبينت المحكمة أنه لم يكن هناك وجه لتحويل الحق إلى الإرث متوقفاً على تسجيله وهو بهذا المعنى لا يكون شرط لرفع الدعوى طلباً في قسمة أو فز العقار بين الورثة إذ إن الدعوى بين الشركاء يطلب الفز والتجيب ليست تصرفاً من التصرفات، حيث إن صلة الورثة كسلك ثابتة فور تقديم شهادة وفاة المورث وحصر الورث والتقسام الشرعي، وكل ذلك الشهادات متعها إدارة التسجيل العقاري بوزارة

في حكم قضائي بأن أكدت محكمة الاستئناف المدنية برئاسة المستشار نائب المستشار جواز رفع الدعوى القضائية الخاصة برفع وتجنيب الحصر الإرثي والعقارات والبيوع من دون الحاجة إلى إشهار الحصر الإرثي للورثة. وقالت المحكمة في حججيات حكمها، إنها تترجع الرأي القائل بعدم اشتراط تسجيل الحق الإرثي بإشهار التسجيل العقاري في دعوى البيوع وإلزام ذلك أن اشتراط تسجيل بقول الدعوى هو استحداث شرط لم يات به المشرع. وأضافت الاستئناف أن مهمة القاضي تراس في مسائل الواقع على قدم المساواة مع القانون، وعليه أنها الصلوية لا جعلها معلقة بإجراءات شكلية والنزاع في الدعوى المعلقة هو في إنهاء حالة الشئوع بين أطرافها لا جعلها معلقة على إجراءات شكلية لا مصلحة فيها سوى إطالة النزاع عما إن محكمة التسجيل حق الإرث النزاع في اشتراط تسجيل حق الإرث بإشهار التسجيل العقاري، فنجد أن هناك تضارباً في الأحكام ومبادئ محكمة التمييز بهذا الخصوص، كما وجد موافقاً لا تشترط تسجيل حق الإرث بإشهار التسجيل العقاري، وبالنظر أخرى تشترط وهذا التضارب في الأحكام أمر بمصالح العباد، وكان الإجراء حسماً بإحالة المسألة إلى هيئة توحيد أميري المرافعة ولقاء للقانون أمام محكمة التمييز. ولتت المحكمة في أن التمييز لم تحسم النزاع بأي من الرأيين وهذه المحكمة تترجع الرأي القائل بعدم اشتراط تسجيل الإرث بإشهار التسجيل العقاري في دعوى البيوع وإلزام ذلك أن اشتراط التسجيل بقول الدعوى هو استحداث شرط لم يات به المشرع ولما سبق بيانه بل هو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥-١-١٦	٤	٥٨٤٤

الحبس والغرامة للمتهمين بتسريب اختبارات الثانوية

آخر. وذلك بعد بلاغ تلقاه رجال
المباحث من أحد الطلبة أقال
فيه بأنه تحصل على الامتحان
المسرب عن طريق المركز
التعليمي الذي كان يتلقى فيه
دروس تقوية بمقابل مادي

هي التي سربت الاختبار إلى
الموظف الوافد الذي عمل بدوره
على بيعه نظير مقابل مادي إلى
أحد المراكز التعليمية الخاصة.
واتضح أن مواطناً مشتبهاً به
مسؤول عن تسريب اختبار

الداخلية تمكنوا من ضبط 6
اشخاص مشتبه في تورطهم
بقضية تسريب اختبارات
الثانوية العامة بهدف تحقيق
مكاسب مادية غير شرعية.
وكتشفت التحقيقات أن المعلمة

الاختبارات للمتهمين الآخرين
الذين تحصلوا على 42 ألف دينار
من الطلبة بواقع 50 ديناراً من كل
طالب للحصول على الإجابات
الصحيحة قبل الاختبار.
جدير بالذكر، أن رجال وزارة

ثلاثة اشقاء «سدوز» ومواطن.
ومواطنة، ومصري 10 سنوات
مع الشغل والنقاد، وتغريمهم 42
الف دينار.
كما قضت المحكمة بحبس
معلمة سنة، بتهمة تسريب

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة الجنابات
في قضية تسريب اختبارات
الثانوية العامة في «قرويات
الواتساب»، بحبس المتهمين وهم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	١٦-١-٢٠٢٥	١٦	١٦٢٨٤

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعان إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٢/٦ - قاعة - ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٢/٥٤١ ببيع ٣/الرفوضة من: فاطمة جاسم سرحان السرحان.

شهود - أولاً: محمد خليفة محمد الجلاهية.
ثانياً: نوره فلاح شجاع العجمي.
ثالثاً: ورشة لرحوم / تمام صالح معنون الرفاهي وهم:

- ١ - ابتهاج خليفة محمد الجلاهية خصم مدخل.
- ٢ - أحمد خليفة محمد الجلاهية
- ٣ - ساره خليفة محمد الجلاهية
- ٤ - شيخة خليفة محمد الجلاهية
- ٥ - صالح خليفة محمد الجلاهية
- ٦ - عهود خليفة محمد الجلاهية
- ٧ - بدرية خليفة محمد الجلاهية
- ٨ - مريم صباح خليفة الجلاهية
- ٩ - خليفة صباح خليفة الجلاهية
- ١٠ - سعد صباح خليفة الجلاهية.
- ١١ - محمد صباح خليفة الجلاهية.
- ١٢ - عبد الله صباح خليفة الجلاهية.

وأيضا شركة فوجي تيكوم للهواتف ومستلزماتها.

أولاً: أوصاف العقار: وفقاً لشهادة الأوصاف المرغفة.

- حصة قدرها ٥١٤٤٣٦٦ العقار الوشقة رقم ٢٠١٨/١٠٥٠١ الواقع في الضاحية - قطعة رقم ١١٢ - قسيمة ٨ - من مخطط رقم ٢١٨٩٧ - ومساحته ٢٨٠٠ - وأمن أساسي قدره / ٤٣٣٩٤٤٠٠ د.ك (اللائحة وخمسون الف وثلاثمائة وتسعون ديناراً كويتي و ٤٠٠ فلس).

**** التعريف:**

بجلسة ٢٠٢٥/٢/٥ تم الانتقال إلى عين النزاع ومعاينتها على الطبيعة بحضور وإرشاد وكيل عدية وعدم حضور باقي الأطراف بالرغم من صحة إخطارهم، وبمعاونة السيد خير الدين جرت المعاينة على النحو التالي:

- العقار عين النزاع يقع في منطقة الضاحية قطعة ١٠ شارع ١٢ قسيمة ١١٢٠٨ مبنى ٤٠ الرقم الاتي ١٣٧٨٤٣٧٧.

- العقار عين النزاع عبارة عن بيت حكومي مكون من دورين ونصف ويقع على شارع واحد.

- الكنسية العقار من الخارج سيجداً ببيع.

- لم تتمكن من دخول العين ومعاينته من الداخل.

- قام السيد خير الدين بتقدير القيمة الاجمالية لعين النزاع عن طريق المعاينة الخارجية من الأخذ بالاعتبار الواقع وحالة عين النزاع وقت المعاينة.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يريد المزاد بالتمن الامامي قدره قرين الحصة المذكوره وبشروط المشاركة في المزاد سداد خمس ذلك التمن على الأقل بموجب شيك مسدد من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد الكاشي عطاؤه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل التمن الذي اعتمد والتصرفات برسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه التمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس التمن على الأقل والا اصيدت المزاد على امته في نفس الجلسة على اساس التمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: ان اودع المزاد التمن في الجلسة التالية لحكم برسوم المزاد عليه إلا ان التقدم في هذا الجلسة من قبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ضمن المزاد فلي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على اساس هذا التمن.

خامساً: إذا لم يتم للمزاد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للمزاد في الجلسة التالية فورا على اذنه على اساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مسحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزاد للتخلف بما يقضى من ضمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومسروقات اجراءات التنفيذ ومصاريفها ٢٠٠ د.ك. وقضايا الجعالة والخبرة ومساريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون ويطلب للقانون ويطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم ومن ان لتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية اية مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نظرية للجواز.

١ - ينشر هذا الاعلان عن البيع بالضرورة الرسمية طبقاً للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكمه رقم ٢٥٠٠ قاضي للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٣٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - ضمن الفترة الأخيرة من تاريخ ٢٠٢٥ من قانون المرافعات انه (ما كان من تاريخ عقيلته سالت في العقار على فيه كمنها غير بقوله القانون والمزاد الراسي عليه المزاد بتحرير عقد ايجار لصالحه بأجرة التل -

المنتشار / رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢٥-١-١٦	٤	١٨٢١٤

الوفيات

- علي مطلق الساقان، 85 عاماً، (شيع)، رجال العزاء في القاسية قطعة 3، شارع عبدالعزيز محمد الذبيح، منزل 14، تلفون: 50344113، 66614239، نساء، حطين، قطعة 1، شارع 105، منزل 29، تلفون: 66193080، 94920456.
- فاطمة عبدالله جاسم بوذي، أرملة/مرزوق محمد المرزوق، 82 عاماً، (شيعت)، رجال العزاء في القبيرة تلفون: 99626404، نساء، للنصورية قطعة 1، شارع 12، منزل 14، (عزاء النساء اليوم وغدا الجمعة فقط فترة العصر)، تلفون: 97898913.
- خزنة عوض حمدان الهلبي، أرملة/حميدي فهد الرشيد، 54 عاماً، (شيعت)، رجال العزاء في القبيرة، تلفون: 98889266، نساء، الدوحة، ق3، ش2، م62، تلفون: 95909900.

«إننا لله وإننا إليه راجعون»